

اللديوانية تلاعو الحكومة الانحادية للاهتمام الصحة تعلن البدء بأربعة مشاريع لتحسين الواقع مشاريع لتحسين الواقع بالمحافظات"الفقيرة"

الديوانية / المدى

دعت محافظة الديو انبة الحكومة الاتحادية، الأربعاء الماضي، لإعادة النظر بتوزيع حصة المحافّظات من الموازنية العامة للعراق، مشيددة على ضرورة الاهتمام بالمحافظات الفقيرة التي لا تملك موارد اقتصادية، في حين ناشدت الدوائر الخدمسة في المحافظة، الوزارات لرفدها بميزانيات إضافية قبل نهاية العام الحالي، ضماناً لعدم توقف أعمالها. وقال محافظ الديوانية سالم علوان في حديث صحفي: إن "الديوانية من المحافظات الفقيرة التي لا تملك أي مورد اقتصادي سياحي أو نفطى، وتعاني من تدهور الإنتاج الزراعي" داعساً الحكومة الاتحادية إلى "إعادة النظر في مو ازنة المحافظة، و احتساب

نسبة المحرومية عند وضعها". وأضاف علوان: أن "المحافظة و نتبحة لعدم كفاية موازنتها لتوفير الخدمات الضرورية للمواطنين، قامت بوضع خطة مرتبطة بالدوائس ذات التمويل الذاتي، كالبلديات والمجاري، ونفذت من خُلال ذلك مجموعة من المشاريع الضرورية، كفتح الشوارع وتبليطها، وردم المستنقعات، وتغليف المجاري

من جانبه، قال مدير مجاري الديو انية أحمد جساب، في حديث لـ"السومرية نيوز": إن "المديرية تعانى من قدم شبكة المجاري الخاصة بالمياه التُقيلة

والأمطار"، مشيراً إلى أنها "تخدم من شباط الماضي، تظاهرة حاشدة في قضياء الحميزة الشيرقي، جنوب ٣٠٪ فقط من سكان المدينة، مما يؤدي المُحافظة، طالب فيها المتطَّاهـرون إلى انسدادها بنحو متكرر، وانتشار بتحسين الخدمات، وزيادة ساعات استخدام المجاري السطحية، الذي

يولد عبئاً مضافاً على المديرية". وذكر أن "المديرية بحاجة إلى ميزانية إضافية تمكنها من إكمال الإعمال ألاستثنائية التي تطلب منها"، لافتا إلى أن "ميزانيتها لا تسد حاجتها

وفي السياق ذاته، قال مدير بلدية الديوانية، المهندس جواد غركان، لـ"السومرية نيوز":إن "المشاريع الاستثنائية والخدمات التي تقدمها للديسة الديوانية لاتتسلاءم والميزانية التشعيلية المخصصة للبلدية"، مشددا على "ضرورة تخصيص ميزانية إضافية لها من قبل الوزارة المعنية، قبل نهاية العام الصالي، لمعالجة العجز المالي الذي تعاني

وتعانى محافظة الديوانية (يبعد مرکزهـ آ ۱۸۰ کم جنوب بغداد)، من نقص في البني التحتية والمشاريع الستراتيجية، وارتفاع مستوى الفقر بين سكانها البالغ تعدادهم مليوناً و٢٠٠ ألف نسمة. وكانت الحكومة المحلية قد صادقت

قبل نصو شهر، على الميزانية المخصصة لها من قبل الحكومة الاتحادية، والبالغة ١٤٧ مليار دينار

وشهدت محافظة الديوانية، في الثالث

بشكل عشوائي على المتظاهرين، ما التجهيز بالكهرباء، وانتظام إيصال مواد البطاقة التموينية، وإيجاد أسفر عن مقتل واحد منهم وإصابة أربعة آخرين. كما شهد مركز حلول ناجعة للقضاء على البطالة، المحافظة تظاهرات عدة من ٢٥ شباط في حين أطلقت قوات الشرطة النار

الماضى، طالب المتظاهرون فيها بتحسين الخدمات، تخللها العديد من الاحتكاكات بسين المتظاهرين وقوى الأمن في المحافظة.



بغداد/ المدي . أعلنت وزارة الصحة العراقية، أمس الخميس، عن البدء بأربعة مشاريع صحية لتحسين الواقع الصحي في عموم العراق، مؤكدة أنها بصدد إحالة بناء ١١ مستشفى في عموم العراق قريبا.

وقالت المتحدثة باسم وزارة الصحة العراقية، حوراء النقشبندي في حديث صحفى: إن "الوزارة أطلقت أربعة مشاريع صحية في عموم العراق لتحسين وتطويس الواقع الصحي، منها العمل بنظام الدوام المسائي لأجهزة المفراس والرنين المغناطيسي وبسعر ١٥ ألف دينار عراقي، بهدف تقليل الطوابير الطويلة في المستشفيات وتقليل العبء المالي على المواطنين، والتي تصل أجور استخدام هذين الجهازين فِي العيادات الخاصة بين ١٥٠ إلى ٢٥٠ ألف دينار". وأضافت النقشبندي: أن "المشروع الثاني هو وضع المراكز الصحية في بغداد والمحافظات الأخرى، بدوام مسائي لاستقبال الحالات المرضية كافة، وبواقع ستة مراكز في بغداد وأربعة مراكز صحية في البصرة ومركزين صحيين في المحافظات الأخرى"، مبينة أن "المشروع الثالث سيعنى بفتح صالات العمليات وإجراء العمليات وخاصية الحالات غير الطارئة بدوام مسائي"

وتُابِعت النقشبندي: أن "المشروع الرابع هو تخصيص ٢٠ عيادة متنقلة تتوزع في المناطـق النائِيـة من بغـداد، والتي لا تتوفـر فيها عيادات ومراكز صـحية"، مشــيرة إلى أن "العيــادات إلمتنقلة تقدم جميع العلاجــات اللازمة للمو اطنين بما فيها علاج تسوس الأسنان".

وكشفت المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة العراقية، عن أن "وزارة الصحة بصدد إحالة ١١ مستشفى في عموم العراق على كبريات الشركات العالمية المتخصصة في بناء وتنفيذ المستشفيات وبواقع ١٠٠ إلى ٢٠٠ سرير"، لافتة إلى أن "الوزارة تنفذ حاليا بناء وتنفيذ عشرة مستشفيات في عموم العراق

وبواقع ٤٩٢ سريرا كل مستشفى" يذكر أن أغلب الكوادر الطبية العراقية المتخصصة قد غادرت العراق بسبب إعمـال العنف التي شـهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣، كمـا أن العراق يعانى من قلة في عدد المستشفيات، علما أن آخر مستشفى كبير في بغداد شيد في الثمانينيات

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد حدد في ٢٧ شـباط الماضي مهلة ١٠٠ يوم لجميع الوزارات العراقية لتحسّين أدائها وّخدماتها ومعالجة مواضع الخلل والإسراع بتنفيذ إصلاحات جذرية تخدم المواطنين، على أن يتم بعد انقضاء المهلة تقييم عمل الوزارات كلا على حدة نجاحا أو فشالا في تأدية المسؤوليات المناطة بها، ليتم في ضوء النتائج اتخاذ الإجراءات المناسبة.

هيئة الإعلام والاتصالات تبحث مع وزارة الاتصالات سبل التعاون بينهما

بحثت هيئة الإعلام والاتصالات مع وزارة الاتصالات سبل التعاون بينهما من اجل النهوض بقطاع الاتصالات. وتحدث وزير الاتصالات في بداية اللقاء الذي انعقد في مقسر الهيئسة عن أهميسة دور الهيئة في تنظيم قطاعي الإعلام والاتصالات، نافيا وجود اي تضارب بين عمل الهيئة والوزارة، مؤكداً ان عمل الهيئة مكمل لعمل الوزارة، والذي يصب بالمحصلة النهائية في مصلحة المواطن من خلال تقديم أفضـل الخدمات. فمـن جانبه تحدث المديـر التنفيذي للهيئة برهان شاوي عن ضرورة تضافر الجهود والعمل بروح التعاون والتنسيق، من اجل وضع خارطة طريق وسياســة

واضحة لتنظيم قطاع الاتصالات في العراق. وبشان المشكلات الفنية العالقة بين الهيئة والوزارة قال رئيس مجلس أمناء الهيئة صفاء الدين ربيع: نسعى الى

إيجاد حلول لهذه المشكلات ونحاول وضع قواعد تؤطر عمل الاتصالات في العراق وتؤسس لبني تحتية اتصالاتية تسهم في تقديم خدمات جيدة للمو اطن.

واقترح علي ناصس تشكيل لجنة عليا، من الهيئة والوزارة، تجتمع بشكل دوري من اجل إزالة العقبات التي تواجه قطاع الاتصالات في العراق وتعمل على فك التداخل الحاصل بين

وفي نهاية الاجتماع تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة من الهيئة والوزارة تعمل على حل القضايا العالقة مثل مشروع الرخصة الرابعة، والتنسيق مع حكومة إقليم كردستان، واَلية إنشاء الحكومة الالكترونية، وبوابات النفاذ الدولية، والتداخـل في الطيف الترددي، والشـركات المرخصـة وغير المرخصة العاملة في العراق، واستخدام بعض الترددات من

قبل وزارتي الدفاع والداخلية.

مهودر: السكن موضع اهتمام الوزراء ونسعى بكل جهد لتوفيره الى المواطنين

بابل / المدي

أعلن وزير البلديات والأشغال العامة المهندسس عادل مهودر أن موضوع السكن موضع اهتمام الوزراء وهى تسعى بكل جهد لتوفيره الى المواطنين، من خلال توزيع الأراضي السكنية في المحافظات على الشرائح المشمولة بقرار مجلس الوزراء والتى بلغت (٨٤) ألف قطعة ارض سكنية جاء ذلك خلال استقبال الوزير جمعاً غفيراً من جماهير ناحية القاسم في

محافظة بابل. وأشار مصدر إعلامي في محافظة بابل للصحفيين أمس الخميس ان الوزارة أنجزت مشروع ماء الهاشمية الذي سيغذي القضاء وعددا كبيراً من النواحي والقرى التابعة له بالماء الصالح للشرب إضافة إلى أن مشروع الصرف الصحي قيد الدراسة والتصميم وسيدرج ضمن خطة عام ٢٠١٢. وأوضح مهودر بأنه أعلن موافقته على تخصيص الأرض اللازمة لبناء مجمع سكني في القاسم

بطريقة الاستثمار، مؤكدا في الوقت نفسه أن الوزارة أعطت صلاحية توزيع الأراضي على المستثمرين الي المحافظين لتسهيل عملية الاستثمار بشكل امشل كما وافقنا على شراء أليات تخصصية لبلدية القاسم من موارد البلدية المتاحة وكذلك

عواصف ترابية في بعض أقسام المنطقتين الوسطى والجنوبية" وتوقعت هيئة الأنواء الجوية أن "يشهد العراق ارتفاعا قلىلا في درحات الحرارة عن اليوم السابق مع رياح تخصيص الأرض اللازمة لإنشاء جنوبية شرقية خفيفة إلى معتدلة مشروع معمل لتدوير النفايات السرعة (١٠-١٠) كم/ ساعة، تنشط بطريقة الاستثمار إضافة إلى إنشاء على فترات في بعض الأماكن (٤٠-معمل لصناعة أكياس النفايات.

المدي / بغداد

والجنوبية.

أعلنت هيئة الأنواء الجوية التابعة

لوزارة النقل العراقية، أمس الخميس،

أن العراق سيتعرض خلال اليومين

المقبلين، إلى أمطار تتخللها عواصف

رعدية، متوقعة هبوب غبار كثيف

في بعض أقسام المنطقتين الوسطى

وقالت هيئة الأنواء الجوية العراقية،

في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن

العراق سيتعرض يومى الجمعة

والسبت، إلى منخفض جوي ناتج

من اندماج منخفضين جويين الأول

من البحر المتوسط والثاني من البحر

الأحمر ترافقهما كتلتان هوائيتان

وأضاف البيان أن "المنخفض الجوي

سيعم جميع مناطق العراق اليوم الجمعة وستشهد الدلاد طقسا غائما

ممطرا مصحوبا بعواصف رعدية و فرصة لتساقط الحالوب (البرد) في بعض الأماكن من العراق"، مبينة أن التأثير سيزداد يوم غد السبت، ليكون

الجو ممطرا بشكل غزير في المنطقتين

الشمالية والجنوبية مع فرصة لحدوث

دافئتان نسبيا ورطبتان".

٥٠) كم/ ساعة مسببة تصاعد الغبار

وكان العراق تعرض الأسبوع الماضى إلى منخفض جوي ما أدى إلى سـقوط أُمطار غزيرة وحدوث عواصف رعدية،

في أماكن متفرقة بخاصة الشمالية والوسطى منها". يذكر أن العراق عانى خلال السنوات الأخيرة من العواصف الغبارية التي

أمطار غزيرة وعواصف رعدية يشهدها العراق في اليومين المقبلين

كما أدى إلى تساقط الحالوب (البرد)

تهب عليه من جهة الجنوب والجنوب الغربي لشبه الجزيرة العربية بسبب موجات الجفاف وازدياد التصحر، ويـؤدي في حالات كثيرة إلى حصول حالات اختناق وحساسية لدى

المواطنين بخاصة من يعانى منهم مرض الربو، ما دفع ببعض المحافظات إلى الاهتمام بإنشاء حزام اخضر حول محافظاتها للتخفيف من دخول الغبار



لجنة التربية تكشف عن السعى لوضع مناهج تمثل الأديان كافة بإشراف دولي

بغداد /وكالات

كشفت لجنة التربية البرلمانية أمس الأول الأربعاء، عن سعى لجان عالية المستوى إلى وضع مناهج دراسية متفق عليهًا بإشراف دولي، مبينة أنها ستمثل جميع الأعراف والأديان في العراق خلال السنوات المقبلة.

وقال عضو لجنة التربية في مجلس النواب وليد عبود المحمداوي في حديث لـ "السومرية نيـوز": إنّ الجانّا عالية المستوى في جميع المحافظات تسعى إلى إيجاد مناهج متفق عليها بإشراف منظمات المجتمع المدنى الدولية وبرعاية منظمة اليونسكو وخبراء في وزارة التربية ومجلس النواب"، مشيراً إلى أن "المواطن العراقي سيجد ضالته في تحديد هذه المناهج".

وأضاف المحمداوي: أنَّ "هذه اللجان التي تضم خبراء ومشرفين تربويسين ستعمل على أن تمثل هده المناهج جميع الأعراف والأديان وتكون مرضية لجميع أبناء الشبعب العراقبي خبلال الأعبوام المقبلية"، مشيدداً علبي ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التطور النوعي في ثقافة الدول المجاورة والدول الأوروبية".

يذكر أن مسألة تغيير المناهج الدراسية في المدارس والجامعات العراقية تعد من القضايا المختلف عليها بين جهات عدة معنية، بحيث لم تجر سـوى تعديلات بسـيطة منذ تغيير النظام السابق في عام ٢٠٠٣ مثل حذف بعض الموضوعات والفصول من عدد من الكتب المنهجية، خصوصاً التي كانت ذات طابع سياسي وموجهة لخدمة الحكم السابق.

يذكر أن العراق يعاني ومنذ ثمانينيات القرن الماضي، من قلة المدارس للمراحل الابتدائية والمتوسطة والإعدادية، إضافة إلى وجود مئات المدارس الطينية التي تنتشر في الأرياف والمناطق النائية في البلاد، ما جعل أكثر المدارس الموجودة تتبنى الدوام الثنائي والثلاثي، لمواجهة

الديوانية / متابعة المدي طالب تربويون في محافظة الديوانية

بالحكومات المحلية

أمس الأول الأربعاء، بفك ارتساط مديريات التربية بالحكومات المحلية لما يسببه ذلك من إعاقـة لعملها، فيما أكد مكتب المفتشى العام بوزارة التربية أن عدم توزيع الاختصاصات وتحديدها بين المؤسسات الحكومنة وبعض العلاقات الاجتماعية هي أسباب لانتشار الفساد الإداري وحماية المفسدين.

خلال ورشة عمل نظمها مكتب المفتش العام بوزارة التربية في محافظة الديوانية، أمس الخميس، بشأن تنفيذ الستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وحضرتها (المدى): إن الأشراف التربوي لا يستطيع القيام بمهامه كاملة نتيجة تدخل الحكومات المحلية في تعديل أو إلغاء القرارات المتخذة من قبله".

من جانبه دعا المشرف التربوي عباس عبد الأمير خلال الورشــة، إلى "إلغاء ارتباط مديريات التربية بمجالس المحافظات أسوة بالجامعات".

بدوره قال المدير في مكتب المفتش العام لوزارة التربية على صبري: إن "عدم توزيع الاختصاصات وتحديدها بين المؤسسات الحكومنة يعد من الأسباب المشجعة على انتشار الفساد"، مبيناً أن هناك "بعض القيم في منظومات العلاقات الاجتماعية والعشائرية، تسهم في حماية

المفسدين تحت مسميات الانتماء الاجتماعي أو العشائري". وأضاف صبرى: أن "مكتب المفتش العام في وزارة التربية تمكن وبالتعاون مع هيئة النزاهة، من تقليل

عمليات الفساد في الوزارة وضبط عصابة كانت تقوم بتزويس أوامر التعيين والكتب والأختام الرسمية"، مشيرا إلى أن "ستراتيجية مكافحة

الفساد، اعتمدت أسلوب الإصلاح من الأعلى إلى الأسفل، أي من القيادات وقال المشرف التربوي نجم محسن



ما أسهم في الحد من الممارسات السلبية في الْمجتمع"، بحسب رأيه. وحضر الورشة التي ناقشت سبل تفعيل الستراتيجية الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مجموعة من المشرفين التربويين ومدراء المدارس في محافظة الديوانية (يبعد مركزها

العليا في الدولة إلى اصغر الموظفين،

١٨٠ كم جنوب العاصمة بغداد). يذكر أن المجلس المشترك لمكافحة

الفساد في العراق، وضع الستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للسنوات الخمس (٢٠١٠ -٢٠١٤)، بنحو يستجيب إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي انضم العراق إليها سنة ٢٠٠٧، لتكون بمثابة خطة شاملة ومفصلة ودليل عمل لمواجهة الفساد في جميع مستوياته، ووافق عليها مجلس الوزراء بتاريخ ١٤ كانون الشاني

تربويون يطالبون بفك ارتباط مديريات التربية النجف؛ منظومة بيانات للحد من التزوير

النجف / المدي

طالبت الحكومة المحلية في مدينة النجف (١٦٠ كم جنوب بغداد) بإعداد قاعدة سانات موحدة لجميع الدوائر لمنع التلاعب بأملاك الدولة والمواطنين، فيما وصف مدير هيئة النزاهة فى النجف مزوري عقارات الدولة والمواطنين وبيعها بـ (المافيا) التي تهدد الأمن الاجتماعي. وطالب رئيس مجلس محافظة النجف الشيخ فائد الشمري، أثناء استقباله المعاون الفنى لمكتب المفتش العام في وزارة البلديات والأشعال المهندسة غيداء عبد الرسول "بإعداد قاعدة بيانات موحدة لجميع العقارات لمنع التلاعب بأملاك الدولة والمواطنين

وأشاد رئيس مجلس المحافظة "بعمل مكتب المفتشس العام في وزارة البلديات والأشعال"، مشيرا إلى انه "يجب توفير جميع الإمكانات لتقوم هذه الدائرة بدورها في تأشير حالات الخلل وملاحقة المفسدين".

من جهتها أكدت غيداء عبد الرسول ان "دائرة تفتيشى النجف رفعت تقارير عدة حول حالات التزوير في قطع الأراضي لاسيما في قضاء النجف والعباسية والمناذرة وهناك إجراءات عدة ستتخذ بحق المتورطين والمفسدين".

وقالت عبد الرسول انه "تم استرجاع عدد من قطع الأراضى في الكوفة والحيدرية ومركز المحافظة، وان التنسيق مستمر بين مكتب المفتشى العام ووزارة العدل من أجل القضاء على هذه الظاهرة نهائياً".

من جانبه قال مدير هيئة النزاهة في النجف ان هناك "مجموعات تقوم بتزوير عقارات الدولة والمواطنين وبيعها وهي في ذلك تهدد الأمن

وقال امير الشبلي مدير هيئة النزاهة في

النجف: أنه "توجد (مافيا) في محافظة النجف تقوم بعمليات تزوير واسعة لعقارات الدولة والإفراد خصوصا من العسكريين وغيرهم من غير أهل النجف الذين حصلوا على قطع أراض في النجف، تشترك في هذه (المافيا) عناصر وجهات عدة من دلالين وموظفين ووسطاء".

وأوضح: إن هذه (المافيا) تقوم بطريقة معقدة عبر دفع رشا تصل إلى ٥٠٠ ألف دينار للحصول على ملف القطعة المراد تزويرها من داخل المديرية المختصة وبعد ذلك يقومون بلصق صورة مكان صورة صاحبها الأصلى وتزوير أوراق ثبوتية من جنسية وشهادة الجنسية وبطاقة السكن وغيرها من الأوراق مطابقة لما موجود في ملف قطعة الأرض الأصلية ويقومون بعمليات البيع والشراء من دون علم صاحب الأرض الأصلية". وشدد الشبلي على ان "استمرار هذه (المافيا)

بإعمالها يهدد الأمن الاجتماعي في المحافظة وهي في نظري اخطر من شبكات الإرهاب". ولفت الشبلى: قائلا انه "من أجل كشف أعمالها اقترح تشكيل لجان متخصصة من هيئة النزاهة والمفتش العام لوزارة البلديات وابرز موظفي وزارة العدل ومديرية التحقيقات الوطنية والأمن الوطنى لمتابعة هذا الملف ووضيع حد لتلاعب المجرمين بمقدرات البلاد والعباد".

وأشار الشبلي إلى ان "مدير التسجيل العقاري في النجف السابق محمد كرماشة قد تعرض لعمليتين إرهابيتين بسبب كشفه لهذه (المافدا) تم فيهما تفجير منزله مرتين عام ٢٠٠٥، كما ان رئيس محكمة استئناف النجف السابق القاضى موحان الشويلي قتل عام ٢٠٠٤ بسبب تحفظه على ملفات مهمة تخص قضايا تزوير الأراضي وسرقت السجلات من سيارته إذ انه كان لا يأمن عليها ويحملها أينما ذهب.